

السياسة الاقتصادية المصرية الراهنة: نظرة تحليلية موجزة

محمد عبد الشفيق عيسى

أستاذ في معهد التخطيط القومي - القاهرة.

لعل من الصعب أن ننسى ما جرى من أحداث اقتصادية في جمهورية مصر العربية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حين أقدمت الحكومة المعنية على خفض قيمة الجنيه المصري بشكل جذري في مقابل الدولار، بالإضافة إلى إلغاء ما بقي من قيود على دخول عدد من الواردات الاستهلاكية الأجنبية تأكيداً لتنفيذ الالتزامات المترتبة على الانفاقات المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية.

حينذاك ارتفعت الأسعار بوحدة، وازداد معدل التضخم النقدي بقوة في إطاحة غير مسبوقة - منذ فترة طويلة نسبياً - بمستويات الاستهلاك للطبقات الاجتماعية (المحدودة الدخل) من الفئات الواقعة في أدنى سلم الدخل ووسطه أو الفئات المسماة في «رطانة» المنظمات الدولية بالفقراء. وفي الحقيقة كان د. عاطف عبيد محقاً إذا نظرنا إلى ما فعله من زاوية النظام الاقتصادي القائم، حيث تركز السياسات الاقتصادية على اعتبار رجال الأعمال من القطاع الخاص الكبير المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

وكما هو معلوم في الفكر الاقتصادي، فإن «النمو» لا يزيد عن كونه الزيادة المنتظمة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي - من دون إعطاء اعتبار لمصادر هذه الزيادة وهيكل الناتج المولد لها وطريقة توزيع الناتج بين القوى الاجتماعية المختلفة. وبهذا المعنى يختلف «النمو» عن «التنمية» التي هي، بحكم «التعريف»، تغيير هيكل أو بنوي جذري في الاقتصاد الوطني عموماً، لمصلحة القطاعات الأكثر تطوراً والأعلى قدرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق قدر معين من العدالة في توزيع الناتج الاجتماعي بين القوى الاجتماعية المختلفة، وفي النهاية: إحداث توسع مستمر ومنتظم ومستقر في الطاقات الإنتاجية الوطنية. هذه هي التنمية. ولكن الدول الرأسمالية الصناعية الغربية المتقدمة اقتصادياً، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، سعت، وتسعى، ومعها المنظمات الدولية الخاضعة لسيطرة الغرب والعاملة في الحقل المالي والنقدي، وفي مقدمتها «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي»، لنشر عقيدة «النمو» المفرغ من المضمون التنموي الحقيقي، وفرضها شرطاً لتقديم الدعم المالي والسياسي معاً إلى حكومات الدول النامية والمتخلفة اقتصادياً.

وقد تبلورت السياسات الهادفة - نظرياً - إلى «النمو»، من جانب الحكومة المصرية، منذ إبرام الاتفاق الرسمي الأول مع صندوق النقد الدولي، عن برنامج «التثبيت» أو «التكيف الهيكلي»، في أيار/مايو ١٩٩١ في ما يسمى الإصلاح الاقتصادي، بعد فترات من الأزمة امتدت عشر سنوات تقريباً، أي منذ مستهل الثمانينيات، بعد انتهاء «فورة» النمو الطارئة في سبعينيات القرن المنصرم.

ومن المعروف أن فورة النمو المذكورة اعتمدت على ما سماه الاقتصاديون المصريون في حينها «الأربعة الكبار»، أي: تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وإيرادات السياحة، وعائدات قناة السويس، وصادرات البترول. وكانت القروض الأجنبية والمعونات الأمريكية تمثل «صمام الأمان الاحتياطي» في حال توقفت العجلات الأربع عن الدوران أو تباطأت.

ومنذ ١٩٩١، وخاصة منذ ١٩٩٣، حتى ١٩٩٨ تقريباً، في ظل حكومات رئيس الوزراء د.عاطف صدقي، مضت السياسة الاقتصادية المصرية تحت الخطى في اتجاهين مترابطين يتضحان مما يلي:

١- الحفاظ على توازن الموازين المالية والنقدية الأساسية، وهي الميزانية العامة وميزان المدفوعات وميزانية النقد الأجنبي، وكانت القاعدة الذهبية للنمو في تلك الفترة متمثلة في الحفاظ على الثبات النسبي لمستوى سعر صرف العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي.

وقد لعب سعر الصرف، في ما يبدو، مايمكن اعتباره دور «البقرة المقدسة» في اقتصاد حساس للمعاملات الخارجية عموماً، وللواردات خصوصاً، وقابل للانكشاف عند أي منعطف لانخفاض محتمل في إيرادات النقد الأجنبي وبالتالي في احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية والتي حافظت على مستوى مرتفع، وبوتيرة متزايدة، حتى بلغت نحو عشرين مليار دولار في النصف الثاني من التسعينيات. وفي إطار هذه السياسة تحقق معدل متواضع - وإن يكن «معقولاً» نسبياً - للنمو الاقتصادي، إذ ارتفع مما يقارب الصفر في مطلع التسعينيات إلى مدى يتراوح بين ٣ في المئة و ٥ في المئة في أواسط التسعينيات وأواخره.

٢- إن «نقطة التوازن» للاقتصاد المصري في فترة ١٩٩١- ١٩٩٨، وخاصة ١٩٩١- ١٩٩٥، قد اعتمدت على نوع من المبادلة (Pay-off) بين معدل التضخم ومعدل البطالة - إذ اعتمدت السياسة الاقتصادية على حفظ التوازنات المالية والنقدية سعياً لكبح التضخم النقدي الناجم عن ارتفاع مستويات السيولة النقدية والمالية، ولكن في مقابل السماح بارتفاع في معدل البطالة، وخاصة للفئات المتعلمة الشابة من خريجي التعليم المتوسط والعالي. وربما يمثل ذلك انطباقاً لما يعرف بمنحنى «فيليس»، حيث يمثل انخفاض مستوى التضخم (المعادل الموضوعي) لارتفاع معدل البطالة.

وقد لوحظ أن ارتفاع معدل البطالة مقرون بارتفاع مستوى التعطل للطاقات الإنتاجية، فقد تحقق خفض التضخم عبر خفض النفقات العامة، سواء على الدعم الموجه للفئات المحدودة الدخل أو على الاستثمار العيني والبشري في تكوين الطاقات الإنتاجية، أو ما يسمى التكوين الرأسمالي.

ومع ذلك لا يمكن إغفال الارتفاع الملحوظ للإنفاق على التعليم ضمن الموازنات العامة السنوية، والموجهة بصفة أساسية إلى بند الأجور والرواتب والمكافآت التعويضية، وإلى بقية بنود الإنفاق الجاري على العملية التعليمية، بالإضافة إلى الأبنية التعليمية وأجهزة الحاسبات - ولكن من دون حدوث تطور مناظر في محتوى التعليم ومخرجاته الأساسية، وخاصة في التعليم الثانوي والعالي.

وهكذا تم التركيز على خفض النفقات العامة من مدخل الحفاظ على توازن الموازنة العامة، لتجنب العجز المحتمل، مع استهداف الوصول بهذا العجز إلى حدود آمنة، منظوراً إليه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تتراوح بين ٢ - ٣ في المئة تقريباً، كما ذكر المسؤولون حينئذ.

وقد تبين مع مرور الوقت أن خفض الإنفاق العام والحكومي، على الإعانات والدعم، وعلى الاستثمار، يؤدي إلى تذبذب معدل النمو الاقتصادي الكلي وإلى الميل به إلى الركود عبر الزمن.

ولم يكن هذا بمستغرب على أي حال في منطق التحليل الاقتصادي السليم. ذلك بأن تحقيق معدل عالٍ ومستقر نسبياً للنمو يرتبط بالحفاظ على مستوى معقول من الاستهلاك الأساسي - للقوى الممثلة للأغلبية الاجتماعية - ومستوى معقول من الاستثمارات الإنتاجية. فمن جهة أولى نجد أن الاستهلاك، وكما يؤكد عدد من الخبراء المعاصرة، يمكن أن يمثل محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، بشروط معينة. فقد شكّل، على سبيل المثال، رافعة محلية قوية للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية طوال حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية، بل ومنذ أزمة الكساد العالمي الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣)، وفي المقابل كان الضعف النسبي للإنفاق على الاستهلاك المحلي في اليابان عاملاً من عوامل تغذية الركود في الاقتصاد الياباني خلال عقد التسعينيات وحتى وقت قريب.

ومن جهة ثانية يمثل الاستثمار في بناء الطاقات الإنتاجية والبنى الأساسية المرتبطة مباشرة بالقطاعات الأعلى إنتاجية مدخلاً أساسياً لرفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال توجيهه إلى القنوات الاستراتيجية التي لا يقدر القطاع الخاص (الرأسمالي) على ولوجها.

وبرغم أن الحكومة المصرية ضخت موارد مالية هائلة نحو الإنفاق العام في عقد التسعينيات، فإنها وجهتها في المقام الأول إلى البنى الأساسية غير الإنتاجية، بغرض إقامة شبكات الطرق والاتصالات حول القاهرة الكبرى بصفة رئيسية. وتم تدبير الموارد اللازمة لذلك من باطن التوسع في الدين الحكومي والعام، بالسحب من موارد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبنك الاستثمار القومي والنظام المصرفي، من جهة، ومن خلال الاكتتاب العام في السندات، من جهة ثانية.

ومرة أخرى أدى تزايد عبء الدين الحكومي والعام إلى الضغط على مستوى الموارد الحقيقية القائمة بين يدي صانع القرار الاقتصادي، والتقليل من البدائل المتاحة أمامه لتحريك عجلة الحياة الاقتصادية.

ولهذا كله أخذت نذر الركود الاقتصادي تطل على الحياة الاقتصادية المصرية في ختام التسعينيات ومطلع القرن الجديد، كما أشرنا.

والمهم أن في أثناء حكومة عاطف عبيد (١٩٩٩ - ٢٠٠٤)، وفي منتصف فترتها

بالتحديد، بدأ أن مدى خيارات السياسة الاقتصادية المتاحة أمامها أصبح شديد الضيق في إطار السياسات الحاكمة للنظام الاقتصادي والفائضة على الأولويات التالية، كما أشرنا في السابق:

● التركيز على الحفاظ على توازنات الاقتصاد الإسمي المالية والنقدية، بما فيها الميزانية العامة. وفي المقابل، تمت التضحية بالتوازنات الحقيقية للاقتصاد: وخاصة التوازن عند مستوى مرتفع للتشغيل لقوة العمل والطاقات الإنتاجية، في إطار تنمية الاقتصاد العيني أو الحقيقي.

● خفض مستوى الإنفاق الحكومي (والعام)، مع ما تضمنه ذلك من تقليص للإعانات الموجهة للحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي - أو الشعبي - وكذا تقليص الاستثمارات الحكومية، وخاصة مع بيع منشآت القطاع العام (بشم من بخس) بعد الأمر بوقف الاستثمارات الجديدة في هذه المنشآت ثم وقف التوسعات لعدة سنوات، بل ووقف عمليات لإحلال والتجديد في نهاية الأمر... وتجدر الإشارة هنا إلى أن إبعاد القطاع العام من الحلبة، مع عدم تهيؤ القطاع الخاص لأداء الدور الإنتاجي الذي كان يقوم به القطاع العام، كان عاملاً جوهرياً من العوامل الكامنة وراء حدوث الانهيار الكبير للاقتصاد المصري في الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

● التركيز على ثبات سعر الصرف كمتغير حاكم للسياسة الاقتصادية، انطلاقاً من الحفاظ على التوازن الإسمي للاقتصاد على نحو ما تقضي توصيات «طواقم» صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك بدلاً من التركيز على حزمة من السياسات الاقتصادية الناجعة في المجالين الإنتاجي والاستهلاكي.

وفي منتصف فترة حكومة عاطف عبيد، كما ذكرنا، أي في أواخر عام ٢٠٠٢ تحديداً، بدأ أنه لم يعد أمامها إلا التضحية بـ «البقرة المقدسة» بالذات، أي بسياسة سعر الصرف الثابت.

فلقد كان الركود مقروناً بإهمال تطوير الجهاز الإنتاجي الوطني، في مقابل فتح الباب أمام الاستيراد لكل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، وهو ما أضعف المركز التنافسي للإنتاج المحلي في عقر داره الوطني. وكم دعا الاقتصاديون المصريون، في جانب مهم منهم، إلى ضرورة الانتقال من سياسة الاعتماد الموسع (والمفرط) على الخارج إلى إحداث قدر متزايد من الاعتماد على النفس وطنياً وقومياً - عربياً.

وكان يمكن لانتهاج طريق الإحلال محل الواردات بصفة انتقائية، في المجالين الإنتاجي والاستهلاكي - ولدينا في مصر الإمكانيات لتحقيق ذلك - أن يخفف من الاستيراد، وبالتالي يقلل من الطلب على العملات الأجنبية، وخاصة الدولار. ولكن ركود الجهاز الإنتاجي المحلي، مقروناً بارتفاع الميل للاستيراد إلى حدود غير مقبولة، قد أديا إلى تفاقم العجز في ميزان النقد الأجنبي. ولم تجد حكومة عاطف عبيد سوى خيار وحيد على طريقها الطويل الذي اختطته لنفسها،

وهو أن ترفع قيمة الدولار أمام الجنيه المصري لتقلل الطلب الدولارى المتفاقم. وكان ما كان! . .
وأخذ «الثور الهائج يحطم الخزف»، إذا صح هذا التعبير، ومن ثم حدث انخفاض مفاجئ ملموس في مستويات الاستهلاك الأساسي ومستوى المعيشة الاجتماعية، وفي مستويات الاستثمار العامة والخاصة، وأخذت الآثار المتلاحقة تتفاعل لإزاحة «البقرة المقدسة» وإطلاق «الثور الهائج».

وقد أتت هذه الآثار على مركز ثقل النظام الاقتصادي نفسه، وهو رجال الأعمال الكبار، من خلال تشديد الصعوبة عليهم في الحصول على موارد النقد الأجنبي، وخاصة الدولارات، بضمن رخيص، بما يسمح لهم بمواصلة الاستيراد والسير على الطريق التقليدي لهم وللحكومات المتعاقبة. بالإضافة إلى مطالبتهم بالمشاركة في حل الأزمة الخائفة من خلال رد الديون المعدومة بالعملة المحلية والتي اقترضوها بالمليارات من الجهاز المصرفي من دون ضمانات حقيقية، وهرب بعضهم - بأموالهم المحولة أو من دونها - إلى الخارج بالفعل.

وكان لابد من إزاحة حكومة عبيد والإتيان بحكومة رئيس الوزراء د. أحمد نظيف، بفريقها الاقتصادي القديم - الجديد.

فماذا فعلت هذه الحكومة الأخيرة في «عهدتها» الأولى ثم الثانية؟

السياسة الاقتصادية لحكومة د. نظيف

اتسمت السياسة الاقتصادية المصرية، في ظل حكومة د. نظيف، بقدر من الغموض المتعمد، وبشيء من التناقض بين مكوناتها؛ ولكن هناك قسماً ثابتة نسبياً، كما أن التغيير فيها يحدث بمنطق رد الفعل في أغلب الأحيان. ومن أوضح الأدلة على ذلك أن الحكومة جعلت الخط الأساسي لسياستها الاقتصادية قائماً على إحداث قدر ملحوظ من التمايز عن الحكومة التي سبقتها حتى تتفادى الفشل الذريع الذي منيت به؛ ولكنها مع ذلك لم تقم بصوغ سياسة متكاملة تواجه الجذور الحقيقية للمشكلة الاقتصادية المصرية.

لقد بدأت هذه الحكومة منذ تشكيلها الأول عام ٢٠٠٤، وكانت أمامها تركة ثقيلة حقاً أورثتها إياها الحكومة التي سبقتها (حكومة د. عاطف عبيد).

وكانت هذه التركة، في المجالين الإنتاجي والنقدي، قد أثقلت كاهل حكومة د. عبيد قبيل انتهاء ولايتها، حتى أنها لم تجد أمامها من خيار سوى التضحية بأهم ما حرصت عليه في سياستها الاقتصادية والنقدية، وهو الحفاظ على السعر الثابت نسبياً لقيمة العملة الوطنية (الجنيه) واتباع ما يسمى «التعويم المدار» للعملة.

ولنؤكد هنا مرة أخرى على سيطرة الركود الاقتصادي أواخر التسعينيات، بعد «انتعاش» مؤقتة في أواسطها؛ وكان هذا الركود مقروناً بإهمال تطوير الجهاز الإنتاجي الوطني، مقابل

فتح الباب - كما أشرنا - أمام الاستيراد للسلع الاستهلاكية وللسلع الإنتاجية أيضاً، بما فيها مستلزمات الإنتاج الوسيطة، والعدد والمعدات الاستثمارية، الأمر الذي أضعف المركز التنافسي للإنتاج المحلي في عقر داره الوطني.

ولما لم تجد حكومة عبيد سوى خيار رفع قيمة الدولار أمام الجنيه لتقلل الطلب الدولار المتفاقم، حدث الارتفاع المتصاعد في المؤشرات السعرية بآثارها التدميرية المتلاحقة.

وكان الطريق واضحاً للوهلة الأولى أمام الفريق الاقتصادي لحكومة رئيس الوزراء أحمد نظيف منذ تشكيلها الأول عام ٢٠٠٤: إصلاح ما أفسده الدهر على مدى فترة حكومة عبيد بالذات، أي العمل بعكس ما فعل. فإذا كان عبيد قد «دمّر المعبد» بالتخفيض الفوضوي والعشوائي لسعر الصرف أواخر عام ٢٠٠٢ - تلك «البقرة المقدسة» للقطاع الاقتصادي، والمحور الذي لا يمكن التفريط فيه للسياسة الاقتصادية آنئذ - فليكن مدخل الإصلاح الاقتصادي هو استعادة توازن سعر الصرف، بل والميل به رويداً رويداً إلى كفة الجنيه المصري الذي غلب على أمره.

وأخذت عجالات توازن سعر الصرف تدور، وشرعت إيرادات النقد الأجنبي تتزايد، وارتفعت احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية، حتى عادت إلى مستواها التاريخي السابق بل وأكثر (٢١,٣ مليار دولار في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥). وبالتوازي مع ذلك جرى العمل على توازن ميزان المدفوعات عند مستوى من الفائض قدرته الحكومة بحوالي ٣ مليارات دولار عند التاريخ الأخير.

وقد تم ذلك كله في إطار ضبط مستوى الواردات الاستهلاكية والاستثمارية، وضبط مستوى الإنفاق العام: سواء منه الإنفاق الموجه للدعم أو الإعانات، أو الإنفاق الاستثماري العام، الموجه أساساً إلى البنية الأساسية المادية، بعد أن استنفدت مهامها وأغراضها، من وجهة نظر السياسة الاقتصادية الرسمية.

و كانت المهمة ميسرة نسبياً في ضوء التوجه إلى التخلص الكامل من القطاع العام الذي جرى تحميله مسؤولية ما آل إليه الاقتصاد المصري، بفعل ذنوب لم تقتربها يده قط، بل كان «المخلب» الذي استعملته السياسة الاقتصادية دائماً لتنفيذ أهداف من خارجه دائماً.

هكذا فعلت حكومة نظيف الأولى منذ تشكيلها عام ٢٠٠٤، محققةً نمواً إسمياً - حسب التقديرات الحكومية - على المستوى الاقتصادي الكلي، بمعدل ٥ في المئة تقريباً خلال العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ في مقابل ٤,١ في المئة في العام السابق. ويحتسب هذا المعدل بالأسعار الجارية، أي من دون أخذ معدل التضخم في الاعتبار.

وجاءت حكومة نظيف الثانية بعد الانتخابات البرلمانية في أواخر ٢٠٠٥، ولم يتغير فريقها الاقتصادي بالذات، حفاظاً على تجانسه، وعلى نجاعة سياساته في نظر أصحابها، وأهم توجهاته:

- التخلّص من (بقايا) القطاع العام!..!

- الحفاظ على سعر الصرف للعملة المحلية، أي قيمة الجنيه، عند حدود عالية نسبياً، وخاصة من خلال الحفاظ على مستوى مرتفع من إيرادات النقد الأجنبي.

- خفض النفقات العامة لاستعادة التوازن النسبي للموازنة العامة عبر مستوى للعجز يبلغ ٨ في المئة إلى ٩ في المئة من الناتج القومي الإجمالي.

ولكن الجديد هو إحداث مزيد من التركيز على دور مأمول للقطاع الخاص من أجل حفز النمو الاقتصادي العام. وهذه هي آخر حلقات الخيارات الاقتصادية الضيقة، وربما ذات الباب المسدود، أمام النظام الاقتصادي.

والحقيقة أنه، وإن كان من الممكن أن يتم السعي لدى القطاع الخاص للمزيد من الاستثمار، فإن ذلك في حد ذاته لن يحل العقد المستحكمة للمشكلة الاقتصادية المصرية الأساسية. يتضح ذلك من استعراض الحقائق الأساسية الآتية:

أولاً: إن رأس المال الخاص، بطبيعته، يستهدي بقانون تعظيم العوائد والأرباح كما هو معروف، ومن ثم فإنه لا يميل إلى الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية ذات الأهمية الحيوية لتنمية الاقتصاد المصري، وذات الربحية غير المؤكدة، وخاصة في الأجلين القصير والمتوسط، وإنما يقع تركيزه على الاستثمار في القطاعات المحققة لدالة مرتفعة للربحية، وخاصة في المجالات التي جرى سحب القطاع العام منها كالخدمات والمنافع العامة، بالإضافة إلى القطاعات «المجرّبة» سابقاً كالسياحة واستزراع الأراضي المستصلحة والعقارات وتجارة الاستيراد وتجارة الجملة، وقطاعات جديدة نسبياً في مقدمتها قطاع الاتصالات (شبكات المحمول) والاستثمار المالي الموسّع في السوق الثانوية بالبورصة. وهكذا فلن يستطيع الاستثمار الخاص في حد ذاته نقل الجهاز الإنتاجي من جُوب الركود إلى الانتعاش التنموي على مستوى الاقتصاد العيني أو «الحقيقي».

ثانياً: إن تركيز السياسة الاقتصادية والمالية على مجرد ضبط مستوى العجز في الموازنة العامة عن طريق خفض الإنفاق العام، وما يصحبه من خفض الإعانات والدعم السلعي والخدمي، سوف يلحقان مزيداً من الضرر بمستويات الاستهلاك الأساسي والشعبي، مما يمكن أن يبطئ عجلة النمو الاقتصادي.

ثالثاً: إن التركيز الحكومي على كبح معدل التضخم استلزم اتباع سياسات نقدية ومالية «تقييدية» ذات طابع «انكماشية»، وخاصة من خلال رفع سعر الفائدة ومعدل الضريبة، ويؤدي ذلك إلى كبح توسع الاستثمارات، وهو ما يحتمل معه عدم تحقق عدد من الأهداف المعلنة حول تشجيع الاستثمار والاستثمار الخاص.

وتؤكد هذه الحقيقة من تواضع مستوى الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي للأنشطة

الاستثمارية (الخاصة ..!)، بما يقل كثيراً عما هو مقدر للقطاع الخاص في (الخطة).

رابعاً: إن ضخ المزيد من السيولة من قبل الحكومة، بموارد غير حقيقية، أحياناً، عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، والتوسع في «الإصدار النقدي الجديد»، والتوسع في الدين العام، كل ذلك يمكن أن يهدد الهدف المعلن بخفض معدل التضخم.

وينبغي ألا نلتفت كثيراً في هذا المقام إلى ما يرد في بعض البيانات الرسمية المنشورة حول معدل التضخم محسوبة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، نظراً إلى ما يعترها من عوار شديد من حيث مكونات السلة السلعية المختارة وأوزانها النسبية، ومن ثم فلا يعنينا كثيراً ذلك الإعلان الرسمي بانخفاض معدل التضخم السعري من ١٧ في المئة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤ مثلاً إلى ٣,١ في المئة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، نظراً إلى الشكوك المثارة حول صحته في ضوء ما ذكرنا. ودع عنك أن هدف كبح التضخم على هذا النحو يمكن أن يتناقض مع مطلب خفض معدل البطالة عن طريق إتباع سياسة توسعية محسوبة في القطاعات الإنتاجية، وخاصة السلعية منها.

خامساً: إن النمو الهائل في حجم الدين العام الداخلي والموجه إلى تغطية «إنفاق» الحكومة والهيئات الاقتصادية «غير المنتج» نتيجة انسحاب الدولة من القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي إلى ٢٩ مليار دولار تقريباً (في حزيران/يونيو ٢٠٠٥) - إن هذا وذاك يؤديان إلى تعاضم أعباء الدين العام الملقاة على عاتق الموارد السيادية المحدودة، وقد يهدر، من ثم، القدر المتبقي من وظائف الدولة الأساسية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

سادساً: إن مجرد رفع معدل النمو الاقتصادي الكلي وزيادة موارد النقد الأجنبي إلى مستوى قياسي، لا يعني شيئاً كثيراً في حد ذاته إذا ظلت مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكلية على مستواها الراهن من الضعف الشديد، وخاصة من حيث: اختلال الهيكل الاقتصادي والإنتاجي (بالإشارة إلى الانخفاض المقارن للنصيب النسبي لكل من الصناعة التحويلية والخدمات العلمية والتكنولوجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي)، وكذا تدني مستوى المعيشة للأغلبية الاجتماعية المنتجة، والاعتماد التبعي على الخارج.

المحاولة الراهنة لتجاوز الركود:

تخطي البعد الاجتماعي في عملية التنمية . . كيف؟

طبقاً لبيان رئيس مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية، الذي ألقى أمام مجلس الشعب في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦^(١)، فإن الاقتصاد المصري حقق نمواً فعلياً خلال

(١) انظر: «بيان الحكومة أمام مجلس الشعب»، منشور في: الصحف الفاهرية الصادرة في: ٢٠/١٢/٢٠٠٦.

عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ - بعد استبعاد معدل ارتفاع الأسعار - بنسبة ٦,٩ في المئة، في مقابل ٥,١ في المئة في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٧,٥ بنهاية العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

أما وفقاً لأحدث البيانات من البنك المركزي المصري^(٢)، فقد وصل معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الشهور التسعة الأولى للعام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٥,٨ في المئة.

ومن خلال هذين المصدرين يمكن التوصل إلى أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي حققت زيادة ملموسة في الفترة الأخيرة. هذه حقيقة أولى ولا يمكن المماراة فيها. وسبق أن ذكرنا أن برامج التكيف الهيكلي المصممة للدول النامية ذات العجز المالي ركزت على تحقيق التوازنات (الإسمية) للاقتصاد، وأنه في ضوء هذه التوازنات يمكن تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي الكلي، لفترة معينة. ومن أهم هذه التوازنات، توازن الموازنة العامة وتوازن ميزان المدفوعات. وقد لاحظنا، من خلال البيان السابق لرئيس الوزراء المصري أن العجز الكلي للموازنة قد انخفض، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى ٨,٦ في المئة بنهاية العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦. ووفقاً للبنك المركزي - في المصدر المذكور آنفاً - فإن العجز لم يتجاوز ٥,٧ في المئة خلال ثلاثة أرباع العام المالي المنصرم!. أما في ما يتعلق بالميزان التجاري، فمزال العجز قائماً وكبيراً، ولكنه يميل إلى التناقص عبر الزمن، مع تزايد الصادرات السلعية، وخاصة من البترول. وتحقق عبر الميزان الخدمي إيرادات عالية من السياحة وإيرادات قناة السويس. وتتكفل تحويلات المصريين العاملين في الخارج (أكثر من ٣ مليارات دولار)، إلى جانب المعونات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول والغاز الطبيعي، بتحسين الموقف التوازني لميزان المدفوعات، لدرجة تحقيق فائض على الصعيد الحسابي.

يمكن أن نستنتج مما تقدم أن ارتفاع معدل النمو الكلي، وكذا تحسن الموقف التوازني للموازنة العامة وميزان المدفوعات، لا يعود إلى ارتفاع في وزن النشاطات المنتجة في القطاعات المتطورة تكنولوجياً داخل الاقتصاد، وخاصة في الصناعات التحويلية والخدمات (الجديدة)، وإنما يعود إلى المساهمة الجوهرية لصادرات البترول الخام والغاز الطبيعي، وتحويلات العاملين في الدول العربية الخليجية، وإيرادات السياحة من الخارج وعائدات قناة السويس. وجميعها مصادر معرضة للتذبذب عبر الزمن. وإذا أخذنا في الاعتبار أن جمهورية مصر العربية ليست دولة نفطية، وإنما تستخرج من رصيدها البترولي والغازي الضئيل أصلاً، مما قد يتعارض مع الحسابات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المستقبلية، حسب رأي العديد من الخبراء المتخصصين، فإن ذلك يعني أن من غير المتيقن استمرار دفعة النمو الكلي الظاهرية القائمة حالياً.

(٢) انظر: المجلة الاقتصادية (البنك المركزي المصري)، السنة ٤٦، العدد ٣ (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦)، ص ١ - ٤.

إن معالجة الركود بصفة جذرية تتطلب دمج البعد الاقتصادي في قلب المعادلة الاجتماعية، بحيث يتم توزيع ثمار النمو بصورة أكثر عدالة، بديلاً لنهج التكيف الهيكلي الذي يحقق توازن الموازين النقدية والمالية على حساب القوى الاجتماعية الفقيرة ومحدودة الدخل.

وتتأكد صحة هذه المقولة من واقع البيانات المتضمنة في التقرير الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ عن معهد التخطيط القومي في القاهرة والمعنون الاقتصاد المصري بين فرص النمو وتحديات الواقع، حيث يشير إلى ما يلي^(٣):

١- إن المعدل المرتفع نسبياً للنمو السكاني في جمهورية مصر العربية يبتلع الزيادة المسجلة في معدل النمو الاقتصادي الكلي. ويشير التقرير المذكور إلى أن معدل النمو في متوسط دخل الفرد بلغ ١,١ في المئة فقط في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وأنه لم يتجاوز ٣,١ في المئة في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٢- أن (متوسط الأجر الحقيقي) للعامل قد انخفض بنسبة تقدر بنحو -٥,٨ في المئة في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وأن نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من ٣١,١ في المئة عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢٨,٢ في المئة في ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٣- إن مؤشرات توزيع الدخل في مصر، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، والمستمدة من بحث الدخل والإنفاق لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠، تبين أن أفقر ١٠ في المئة من السكان يحصلون على ٣,٧ في المئة من الإنفاق الكلي في المجتمع، بينما يحصل أغنى ١٠ في المئة على نحو ٣٠ في المئة من الإنفاق^(٤). ويضيف التقرير المذكور لمعهد التخطيط القومي: «وهكذا فإن إنفاق أغنى ١٠ في المئة من السكان يعادل حوالي ٨ أمثال إنفاق أفقر ١٠ في المئة من السكان»^(٥).

وبذلك كله يتضح لنا أن الارتفاع الظاهري في معدلات النمو الكلي يخفي وراءه اختلالات اجتماعية واقتصادية جسيمة تجعل من الصعب تجاوز عقبة الركود بصفة جذرية للوصول إلى عتبة التنمية المتكاملة والمستمرة ذاتياً. وإن الطريق إلى بناء قاعدة التنمية الحقيقية يجب أن يكون المزج بين لبنات التنمية الاقتصادية ولبنات التنمية الاجتماعية، وأن يُضمّن البعد الاجتماعي في صلب عملية التنمية وفي مركب واحد مندمج، يجدر بنا أن نسماه حقاً: التنمية المجتمعية، المتكاملة والمتوازنة.

(٣) انظر: الاقتصاد المصري بين فرص النمو وتحديات الواقع (القاهرة: معهد التخطيط القومي، [٢٠٠٦]).

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٤).

(٥) الاقتصاد المصري بين فرص النمو وتحديات الواقع، ص ٦٠.

خلاصة

يقف الاقتصاد المصري على مفترق طرق حاسم، في ظل تطبيق السياسات الاقتصادية الراهنة. ولكن لا يصح إلا الصحيح، وهو:

السعي إلى إقامة نظام اقتصادي - اجتماعي يراعي تطوير الجهاز الإنتاجي إيجابياً وجذرياً، واستعادة العافية المفقودة للاستثمارات العامة بعد انهيار القطاع العام، ورفع مستويات المعيشة للطبقات الاجتماعية المنتجة، جنباً إلى جنب تعبئة الموارد الاقتصادية للشرائح المنتجة من رأس المال الوطني، وخاصة الصغيرة منها والمتوسطة، ضمن استراتيجية عامة وسياسات اقتصادية كلية مختلفة. كل ذلك في إطار من العمل الحقيقي على إقامة منظومة عربية متكاملة اقتصادياً واجتماعياً، ذات نزعة استقلالية منفتحة على الأفق الوحدوي، من منظور مستقبلي ملائم ■

مراجع إضافية

World Bank, *Global Economic Prospects 2007: Managing the Next Wave of Globalization* (Washington, DC: The Bank, 2006).

—, *World Development Report 2007: Development and the Next Generation* (Washington, DC: The Bank, 2006).

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report, 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D* (New York; Geneva: United Nations, 2005).

—, *World Investment Report, 2006: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development* (New York; Geneva: United Nations, 2006).

World Economic Forum, *The Arab World Competitiveness Report 2006-2007* (Geneva: The Forum, [n. d.]).

—, *Global Competitiveness Report 2006-2007* (Geneva: The Forum, 2006).

United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis* (New York: UNDP, 2006).

International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook- April 2007* (Washington, DC: IMF, 2007).

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦ (القاهرة: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦).